

ترجمة المحكمة

إن مصطلح ' ترجمة محكمة الشفوية ' كثير الإستعمال للإشارة إلى أي نوع من الترجمة القانونية، ولكن قاعة للمحكمة ما هي في الحقيقة إلا أحد السياقات العديدة التي تحدث فيها الترجمة الشفوية القانونية ، والسياقات التي تحدث في غير قاعة المحكمة تتضمن المقابلات في أقسام الشرطة ومكاتب الجمارك وسلطات الهجرة وغرف المحامي. على أية حال ، فإن ترجمة قاعة المحكمة، جاءت لتحتل مركزاً أعلى من الأنواع الأخرى من الترجمة الشفوية القانونية.

إن تاريخ الترجمة الشفوية للمحكمة الرسمية، كما نعرفه اليوم، قصير جداً. بالرغم من أنه بدأ بمحاكمات الحرب المشهورة التي حدثت في نوريمبيرج بين نوفمبر ١٩٤٥ وأكتوبر ١٩٤٦ ، وفي طوكيو بين يونيو ١٩٤٦ ونوفمبر ١٩٤٨، فإن تجربة هذه المحاكمات أعطت رفعة ليس فقط للترجمة الشفوية بالمحكمة في حد ذاتها، ولكن للترجمة الفورية أيضاً (de Jongh 1992)، التي تعد إحدى التقنيات التي قد تستعمل في المحكمة في بعض الظروف. بصرف النظر عن مدى التقنيات التي تستعملها، ما يميز الترجمة الشفوية للمحكمة أكثر من الأنواع الأخرى من الترجمة هو اهتمامها الكبير بالقضايا الأخلاقية التي تنشأ عن وظيفة قاعة المحكمة. من ناحية استراتيجيات الترجمة، فهي تنعكس في الإصرار على الوفاء والنزاهة والسرية. نظرياً، الدليل الذي قد يقدمه الشاهد يجب أن يحفظ ككل، ليس فقط من خلال ترجمة الجمل والكلمات، ولكن أيضاً أرر' ers و ام ام " ums " التي نطق بها الشاهد. أن الحجة هنا أن الامر يتعلق بحياة إنسان وحرية، والمحكمة تحكم على مصداقيته وصدق سلوكه الفردي إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، لاحظ جونزليز Gonzalez وآخرون (١٩٩١) و O'Tool (1994) أن العناصر العرضية والشبه لغوية (المصاحبة) تترك في الكثير من الاحيان بدون ترجمة، وبالتالي تتأثر شهادة الشاهد. وبالمثل يرى (Shlesinger ١٩٩١) ان هناك ميلا عاما من جهة مترجمي المحكمة إلى تغيير الألفاظ غير القواعدية الى الفاظ قواعدية، كما يلاحظ أن ذلك الميل الأهم للمترجم الذي يشمل حذف البداية المزيفة يؤدي في الحقيقة إلى حذف التصحيح الذاتي الذي يبدو، أنه كان متعمدا بشكل واضح ' (مصدر سابق: ١٥٠).

تقدمت ترجمة محكمة الحديثة تقدما محدودا في تاريخها القصير، هذا أولا بسبب الطبيعة المعقدة للترجمة الشفوية القانونية وموقف السلطة القضائية المتناقض تجاه المترجمين الشفويين في قاعة المحكمة. فمن ناحية، القانون ممانع لقبول المترجمين الشفويين كمحترفين قادرين على إعادة الرسائل اللغوية بكفاءة (O'Tool 1994 b) وبالتالي كضباط قانون (موريس ١٩٩٥). ومن الناحية الأخرى، تصر المحكمة على معالجة المنتج لترجمة المحكمة

كمكافئ نافذ قانونيا للنطق الأصلي. يذكر موريس (مصدر سابق: ٢٩) أن في العالم الناطق بالإنجليزية، 'تسجيلات شريط النطق غير الإنجليزي المنتج في قاعة للمحكمة نادرا ما يوجد؛ ولا تزود المحكمة بالنسخ المكتوبة أبدا'.

توفير الترجمة الشفوية للمحكمة كحق قانوني

لتحقيق العدالة ، يجب أن ينظر لإدارة النظام القانوني على أنها عادلة. إحدى العقائد الضرورية لمحاكمة عادلة هو الحضور القانوني للمتهم أثناء المحاكمة. إن مفهوم 'الحضور القانوني' يتضمن 'حضورا لغويا' (Gonzalez 1994). هذا يعني أن المتهم يجب أن يكون قادرا على سماع وفهم ما يقوله الشهود الآخرون ويجب أن يكون قادرا على متابعة الإجراء القانوني. وبناء على ذلك ، أي شخص في بلاد أجنبية (سواء أكان سائحا أو عاملا)، والمهاجر الذي ليس لديه معرفة كافية باللغة الرسمية للمحكمة، والسكان غير الأصليين في البلدان مثل أستراليا والولايات المتحدة، وأعضاء في مجموعات أقلية في مجتمعات متعددة الأعراق مثل ماليزيا وسنغافورة، بالإضافة إلى الأشخاص ضعيفي السمع والنطق (انظر ترجمة اللغة الموقعة)، يجب على الكل أن يكون لهم الحق قانونيا في أن يخولوا مترجما شفويا بالنيابة عنهم.

حق المترجم في مكان المحكمة مسألة قانونية لاقت عناية كبيرة، ولكن تشريع قليل. على المستوى الدولي، نص الميثاق الدولي لحقوق المدنية والسياسية على حق مترجم ، وكذلك في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ وقد عبر عنه أيضا في إجراءات محاكمات نوريمبيرج ومحاكمات حرب طوكيو. أما على المستوى الوطني، فإن عدد قليل جدا من الأنظمة القانونية صاغت وشكلت هذا الحق. ففي أستراليا، على سبيل المثال، حمت مقاطعة جنوب أستراليا فقط هذا الحق بسن قانون. أما في الولايات الأخرى ذات نسبة سكان كبيرة من المهاجرين، على سبيل المثال في فيكتوريا ونيو ساوث ويلز، فإن توفير مترجم يتم أو يحجب حسب تقدير قاضي المحكمة. إذ أن التقليد المعروف في كلتا الولايتين يشير إلى أنه يتم توفير المترجمين كأمر طبيعي، لكن يبقى هذا الأمر قيد التقليد المعروف بدلا من أن يكون حقا قانونيا (الوصول إلى المترجمين ١٩٩١).

أي شاهد يجيد لغة المحاكمة جزئياً قد يحرم من حقه في المترجم على أساس أن المعرفة المحدودة لا يجب أن تكون جواز سفر للتمتع بفائدة غير عادلة أمام المحكمة. إلا أن الشاهد قد يبدو جيدا في اللغة، ولكنه جاهلا بالدقة اللغوية والميزات الثقافية لتلك اللغة. وقد اعترف تقرير من لجنة نيو ساوث ويلز في أستراليا أن 'فكرة الاستفادة المنبثقة من استخدام مترجم تنشأ عن سوء فهم أساسي لطبيعة الترجمة' و'انه ليس هناك دليل أن . . . أي فائدة في الحقيقة مضمونة' (تعددية الثقافات والقانون ١٩٩١).

فشلت السلطة القضائية لمدة طويلة في إدراك تعقيد الترجمة القانونية ولذلك فقد توقعت من مترجم المحكمة أن يتصرف كوسيط، ينقل الرسائل بين المتهم، والشهود وأعضاء المحكمة بدون أي تدخل، وبصرف النظر عن الاختلافات اللغوية والثقافية بين المشاركين (Altano 1990؛ Softic 1993؛ مورييس 1995). تفاقمت هذه الحالة بسبب قلة التدريب الكافي في تقنيات ترجمة المحكمة، وبسبب القصور العام في التعريف بدور مترجم المحكمة، مما أدى إلى ترجمة ناقصة في العديد من الحالات.

كما لاحظ روبرتس سميث (Roberts-Smith) (1989: 71) : أن المترجمين غير المدربين، بعيدين عن تسهيل التواصل، ويمكن أن يتسببوا في العديد من المشاكل. قد تكون مهارات لغتهم ناقصة، وقد لا يكون لديهم التقدير الضروري للاختلافات الثقافية المشتركة ذات العلاقة، وقد لا يكون لديهم مهارات الترجمة الشفوية (مقابل القدرات التحادثية)؛ وقد يكون اختيارهم للكلمات غير دقيق ومضلل ولذلك قد يميلوا الى اضافة نكهة للتفسير بإضافة وجهات نظرهم الخاصة وفهمهم للحقائق.

ساهمت الترجمة العاجزة بالتالي في حقيقة أن الدليل المتجم نادراً ما يدرك كدليل صادق أو موثوق به (كارول 1994). ولذلك، بدلاً من الاستفادة من توفير المترجم، وبالإضافة إلى صعوبة فهم إجراءات المحكمة، فإن الشخص المعاق لغوياً قد يواجه بالمعضلة الإضافية وهي استخدام مترجم أو مواجهة خطر أن يكون غير موثوق به وغير متجاوب ومراوغ.

الميكانيكا واللوجستية لترجمة المحكمة

بشكل عام، تهتم ترجمة محكمة بتمكين الزبون (سواء متهم، أو شاهد، أو مشارك آخر) من أن يفهم ماذا يجري في قاعة المحكمة. قد ستعمل الأشكال المختلفة للترجمة الشفوية، والترجمة التحريرية، لإنجاز هذه الغاية. قد يطلب من المترجم الشفوي أن يقوم بترجمة تتبعية عندما يكون الشاهد واقفاً في المنصة، وبالترجمة الفورية عندما يستمع الشاهد أو المتهم إلى شهادة شخص آخر أو بعد أحداث أخرى في قاعة المحكمة (ابتداء من الشهادة إلى النطق بحكم المحكمة)، ترجمة متصلة خارج قاعة المحكمة مع المجلس، وحتى chuchotage (بمعنى الترجمة المهموسة) في بعض الحالات. على سبيل المثال، يذكر Shlesinger (1989) بأن الترجمة المهموسة استعملت في دولة إسرائيل عند محاكمة إيفان جون Ivan John Demjanjuk (1987) لإعادة كامل الإجراءات باللغة الأوكرانية للدفاع.

يتضمن عمل محكمة أيضاً الترجمة المنظورة للوثائق المنتجة في المحكمة. علاوة على ذلك، ليس من غير الشائع أن تسأل هيئة المحكمة المترجم الشفوي، خلال وقفة قصيرة، أن يكتب ترجمة مكتوبة للمعرض، أو نسخة من مكالمة هاتفية أو ترجمة الحواشي لتسجيل فيديو.

كل الطرق المختلفة للترجمة المستعملة في قاعة المحكمة لها عيوبها. على سبيل المثال، يلاحظ (1994b) O'Tool أن الترجمة التتبعية تؤدي إلى قلة العفوية وقلة طبيعية التواصل، ويذكر موريس (1995) القلق الذي يحصل في قاعة المحكمة بالتدخل السمي من الترجمة المهموسة. وتوحي مثل هذه العيوب بأنه بينما تسمح الترجمة بحصول التواصل في قاعة المحكمة، إلا أنها تبطئ إجراءات المحكمة في أغلب الأحيان، خصوصا في حالات استخدام مترجمون عديمي الخبرة (Roberts Smith 1989).

ولتمكين التواصل من الاستمرار بيسر في قاعة المحكمة، يؤمر كل المتحدثين عموما بالكلام بصيغة الشخص الأول، الذي يستلزم إهمال الحضور الطبيعي للمترجم. ويلعب المكان الذي يجلس فيه المترجم دورا هاما في مساعدة عملية التواصل أو إعاقتها. فجلوس المترجم بعيدا جدا يخلق صعوبات سمعية للمحكمة وللمترجم على حد سواء. في المقابل، جلوسه/جلوسها قريبا جدا إلى طرف واحد يمكن أن يعطي انطباعا أن المترجم ليس نزيها.

الحياد، وهو *raison d'etre* لترجمة المحكمة، يضع قيودا خاصا على مترجم المحكمة، الذي يجب أن يبعد نفسه / نفسه عن الشهود وعائلاتهم، حتى عندما يكونوا أنفسهم في حاجة إلى خدماته. وما يجعل هذه المهمة أكثر صعوبة هو حقيقة أن القلق القضائي لضمان نزاهة المترجم ادى الي اللجوء لمبدأ إقصاء المترجم عن اجتماعات ما قبل المحاكمة ومنعه من النظر في الوثائق ذات العلاقة قبل بدء المحاكمة (Gonzalez وآخرون 1991): (1991، 177). وجهة النظر القضائية ان المعرفة المسبقة بالقضية يمكن أن تؤثر على نزاهة المترجم، إلى حد ما، مفهوم. الا انه، يبدو من غير الواقعي أن نتوقع من المترجم أن يدخل قاعة المحكمة بدون أي معرفة للموضوع أو تاريخ أحداث القضية، ونتوقع منه أن يكون قادرا على الأداء بشكل كفاء، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن الاسترجاع والاستفسارات للتوضيح من ناحية المترجم مثبطة ويمكن رؤيتها عموما كمقاطعة لإجراءات المحكمة (موريس 1995).

يلتزم ترجمون، مثل اي محترفين آخرين كالمحاميين، بأخلاق المهنة، ولا يجب ان تكون هناك حاجة إلى استثنائهم من بعض الإجراءات لضمان نزاهتهم. مثل المترجمين الفوريين للمؤتمر، من الضروري أيضا أن يطلعوا على المادة التي يجب أن يتعاملوا معها، وعلى المواضيع المحتملة التي سترفع وعلى الوثائق التي سترجم بالنظر. الحصول على المعلومات المسبقة في ترجمة المحكمة هي حاليا من بين القضايا التي تناقش بشكل ساخن جدا بين مهنة الترجمة الشفوية للمحكمة والسلطة القضائية.

بالإضافة إلى كل هذه الصعوبات، يجب على مترجمو قاعة محكمة أيضا أن يكافحوا الضغوط ذات الصلة اللغوية جدا مثل السرعة، طريقة الأداء، والمقاطعة، والإجهاد والإعياء

العقلي، والشكيلة المتطرّفة للمواضيع المرفوعة والقضايا التي تناقش. هذه بالإضافة الي تشكيلة واسعة لأنماط الترجمة الشفوية التي يجب أن تتقن وتستعمل بمهارة (تتبعية، فورية، مهموسة ومنظورة)، كلها تساهم في تعقيدِ ترجمة المحكمة، وتبرز أهمية التدريب المتخصص لمترجمي المحكمة.

تدريب مترجمي المحكمة

قام عدد قليل من البلدان ، مثل الولايات المتحدة وأستراليا، ببعض الجهد لضمان توفير تدريب رسمي، واختبارات، وأنظمة شهادة لمترجمي المحكمة. في الولايات المتحدة، قانون المترجم الشفوي للمحاكم لعام ١٩٧٨ وتعديله في ١٩٨٨ سعى الى تنظيم المهنة. تميل ترجمة الجماعة في أستراليا إلى تضمين الكثير من الترجمة الشفوية القانونية، وهذا أدى إلى ان تصبح أخلاق المهنة عنصرا مكملا في عملية حث المترجمين المعتمدين حديثا. وكانت أستراليا سباقة في توفير أوراق الإعلانات أيضا عن ' كيف تعمل مع المترجمين الشفويين '؛ بهدف تعليم الجمهور للاستفادة من المترجمين.

عمليا ، ليس هناك مؤسسات أكاديمية توفر التدريب في الترجمة الشفوية للمحكمة بشكل متخصص. على أية حال، بعض الكليات، خصوصا في الولايات المتحدة وكندا، تعرض دورات قصيرة صمّمت بشكل محدّد لمترجمي المحكمة. بظهور دراسات الترجمة كحقل أكاديمي تام، يلتفت انتباه أكثر الآن لسد الحاجة لتوفير تدريب أكاديمي كامل في الترجمة الشفوية للمحكمة (Laster وتاييلور ١٩٩٤). في محاولة لسد الفجوة بين التدريب ' الأكاديمي العام 'في الترجمة الشفوية والمعايير المعينة والمهارات المطلوبة في مجال الخدمة، تم اتخاذ معايير جديدة في أستراليا، والولايات المتحدة وفي أماكن أخرى لمنح شهادة مترجمي المحكمة.

انظر أيضا

ترجمة الجالية؛ المؤتمر والترجمة الأنية؛ ترجمة اللغة الموقعة.

COMMUNITY INTERPRETING; CONFERENCE AND
SIMULTANEOUS INTERPRETING; SIGNED LANGUAGE
INTERPRETING.

القراءة الأخرى

Altano 1990; Berk -Seligson 1990; Brown 1993; Colin and Morris 1996;
de Jongh 1992; Edwards 1995; Gonzalez et al. 1991; Laster and Taylor
1994; Morris 1995; Robinson 1994; Shlesinger 1991.

MUHAMMAD GAMAL

